

مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

عصماني مختار / طالب دكتوراه - جامعة البويرة

أوكيل رايح / أستاذ محاضر - أ - جامعة البويرة

mokmok786@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/30؛ تاريخ القبول: 2018/10/19

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية قضية جوهرية في السياسة المالية ألا وهي قضية الاستدامة المالية ومؤشراتها، مع التركيز على حالة الجزائر. حيث تم اعتماد المقاربة الحسابية على معطيات المالية للجزائر، وقد أظهرت نتائج المؤشرات هشاشة الاستدامة المالية في الجزائر بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية، رغم أن الدين العام في الجزائر يوجد في مستويات مقبولة.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، مؤشرات الاستدامة المالية.

Abstract:

This paper treats an important issue, related to the fiscal policy, which is the fiscal sustainability and its indicators with focusing on the case of Algeria. In this paper we apply the accounting approach on the fiscal data of Algeria. We find that the fiscal sustainability is vulnerable because of its depending on the hydrocarbon revenue even though the rate of public debt is acceptable level.

Key words: fiscal sustainability, indicators of fiscal sustainability.

Résumé:

Cette étude traite une cause très primordiale de la politique budgétaire à savoir la Soutenabilité de la politique budgétaire et ses indicateurs, en concentrant sur le cas de l'Algérie ou on a adoptée l'approche comptable sur les donnes financières de l'Algérie. Les résultats de ces indicateurs ont montré la précarité la Soutenabilité de la politique budgétaire de l'Algérie à



cause de sa dépendance des recettes pétrolières, malgré que la dette publique en Algérie est dans un niveau acceptable.

Mots-clés: la Soutenabilité de la politique budgétaire, les indicateurs la Soutenabilité de la politique budgétaire

المقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لكافة البلدان مهما اختلفت طبيعة فلسفتها الاقتصادية، وهذا بسبب دورها الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي، وشهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بتحليل نتائج السياسة المالية وتقييم أثرها على الوضع المالي واحتلت العديد من القضايا في هذه المجال مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، أهمها الاستدامة المالية ويرجع ذلك إلى الارتباط الشديد بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الاختلال الشديد في الأوضاع المالية للدول.

وقد ظهرت العديد من المقاربات التي تحلل وتقيم الاستدامة المالية العامة منها المقاربة الحسابية التي تعتمد على التحليل المالي لمؤشرات العجز الموازي والدين العمومي بالإضافة إلى النفقات والإيرادات. فالإطار التحليلي للاستدامة المالية أصبح عنصرا حاكما لمعرفة الوضعية المالية للحكومات، وهذا قصد التعرف على توجهات وآثار المالية العامة وتقييم أداؤها والحكم على جودتها وكذلك المخاطر التي تواجهها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتلعب السياسة المالية في الجزائر دورا هاما في النشاط الاقتصادي، باعتبارها أداة الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر، كما تؤدي السياسة المالية بشقيها النفقات والإيرادات دورا مؤثرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وبالرغم من ذلك فإن نجاحها مرهون إلى حد كبير بكفاءة تخصيص الموارد العامة وفعالية توجيه الإنفاق العام وترشيده، وكذلك قدرتها على تنمية إيراداتها التي تتسم بالاستدامة والتجدد

أهمية البحث:



يستمد البحث أهميته من كونه يتصدى لتحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وهذا لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على تلك المؤشرات ومدى ارتباط تلك المتغيرات بقرارات اقتصادية واجتماعية لا تستند إلى معايير الكفاءة والفاعلية في إدارة السياسة المالية، كما تستعرض الدراسة مكون الدين العام ومدى تأثيره على السياسة المالية والقرارات التي تتخذها الحكومة.

أهداف البحث:

- تقييم إطار نظري للاستدامة المالية والتعرف على أهم مؤشراتها
- تشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة في الجزائر للفترة 1990-2016؛
- تحديد أوجه الاختلالات والتحديات التي تواجهها الاستدامة المالية في الجزائر التي تضعف دورها الاقتصادي
- تطوير مجموعة من الخيارات والتوجهات المستقبلية لتعزيز الاستدامة المالية وفعاليتها.

هيكل البحث

أولاً- مفهوم الاستدامة المالية

ثانياً- مؤشرات الاستدامة المالية

ثالثاً- مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية:

من بين القضايا التي أصبحت تثار في الفكر الاقتصادي المعاصر قضية الاستدامة المالية والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصاعد مستويات الدين والعجز الموازي، ذلك أن إفراط الحكومات في الإنفاق يسبب نمواً في الدين العمومي لتغطية العجزات في الوقت الحالي، مما يسبب عبئاً على المالية العامة للدول في المستقبل.

1- الجوانب النظرية للاستدامة المالية إن أهداف كل من السياسة المالية والنقدية هو السعي إلى الوصول لمستويات التوظيف الكامل ورفع معدلات النمو،



تحقيق الاستقرار النقدي والعمل على توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تتضمن تحقيق الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتنوعة من اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الجارية والرأسمالية عن حجم الإيرادات العامة، ونتيجة لعدم مجاراة هذه الأخيرة لا بالسرعة الكافية ولا المستويات اللازمة لهذه الزيادة في النفقات تفاقم عجز الموازنة، وبالتالي اتجهت الدول للاقتراض داخليا وخارجيا من الطاع المصرفي أو غيره لينتج عنه العديد من الآثار السلبية خاصة في الأجل الطويل¹.

ومع تفجر العديد من الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية توجه اهتمام معظم الدول النامية والمتقدمة ومؤسسات التنمية الدولية والمالية وصندوق النقد الدولي وغيرهم إلى ضرورة قياس مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في الأجل المحددة، مما أظهر معه ضرورة جدوى دراسة الاستدامة المالية. وغالبا ما يستخدم مصطلح الاستدامة المالية أو الاستقرار المالي دون أن يكون هناك تعريف محدد له، حيث تعرف سياسات الدولة ماليا إذا أدت تلك السياسات إلى موقف يعالج الاختلال في الموازنة العامة للدولة.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي أن الانفلات المالي يأتي إذا أدت السياسات المتبعة إلى عدم القدرة على الوفاء بكافة أشكال الديون، أي أنه توجد استدامة مالية إذا توقع المقترض قدرته الحقيقية على الاستمرار في خدمة ديونه دون أن يضطر مستقبلا إلى إجراء تصحيح واسع في التوازن بين حجم الإيرادات والنفقات، وعلى هذا الأساس تحقق الاستدامة المالية إذا توصلت حزم السياسات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة إلى المقدرة على سداد جميع ديونها وخدمة أعبائها دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².

ومن هنا نجد اهتمام البيئة الاقتصادية تحول بعدما انحصرت لعدة عقود في تمويل الحاجات المجتمعية، نحو إيجاد التكامل بين تحليل كل من أولويات الإنفاق العام

¹ - أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بنها، مصر، 2013، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 23.



وآليات توصيل الضرائب والنظرية الاقتصادية من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية للدول، كما تزايد مؤخرا استخدام طرق القياس الاقتصادي في تفسير آثار سياسات مالية الدولة على السلوكيات الفردية وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية، وأيضا في كيفية اشتقاق السياسات المالية المثلى بما يحقق الأهداف المجتمعية.

2- مفهوم الاستدامة المالية: للاستدامة مفاهيم متعددة استندت بعضها إلى الربط

بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشيا مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو والاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساويا لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازني، وبين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيمة مفرطة¹، في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع².

عرف بيوتير (Buitter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي³، وفي نفس

¹ - شيبى عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013، ص143.

² -Evsey d. Domar, the "burden of the debt" and the national income, The American Economic Review, Vol. 34, No. 4, 1944, p 798-799.

³ -Willem H. Buiter and others, A guide to public sector debt and deficits, Economic Policy, Vol.1, Great Britain, 1985, p38



السياق عرف بلانشارد (blanchard) الاستدامة المالية على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج القومي¹، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيد الميزانية وعليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من اجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون، أما ويلكوكس (Wilcox) فبين أنه يمكن ان نقول أن السياسة المالية مستدامة إذا ولدت تتابعا في الديون والعجز المالية العامة بحيث يستطيع القيمة الحالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة تحملها².

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلا³. وعرفت اللجنة الأوروبية (European Comission) مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن⁴.

أما ستارم (sturm)، غارتنر (Gurtner) وألاغر (Alegre) فأعطو تعريفا للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفوا لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز. وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم

¹-olivier blanchard and others, **the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question**, OECD Economic studies, N15, 1990, p11.

²-DAVID W. WILCOX, **The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 21, No.3, 1989, p294.

³-IMF, **Assessing Sustainability**, Prepared by the Policy Development and Review Department, 2002, p5.

⁴-European Comission, **Fiscal Sustainability Report**, 2012, p1.



تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال.¹

وهناك تعريفات للاستدامة تقدم تحليلاً أكثر دقة فميزت بين:

- المقدرة على تسديد الديون: أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأمد

- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في أفق زمني محدد

ويرى الباحث أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي إيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الميزانية أي تحقيق قيد الموازنة، بل محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز الموازني بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي تقضي بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة اقتصادية فعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركتها في خلق القيمة المضافة.

3- قيد الميزانية ما بين الأزمنة قيد الأزمنة ما بين الأزمنة (intertemporal budget constraint)

من أكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل الاستدامة، حيث تفرض قيود على قدرة الحكومة على الاقتراض بشكل غير محدد، وذلك عن طريق الاشتراط بأني صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للإنفاق المتوقع في المستقبل يجب أن يكون مساويا أو أقل من القيمة الحالية لإيرادات الحكومة المستقبلية المتوقعة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية للفترة الزمنية t :²

$$B_{t+1} = (1+r) B_t + G_t - T_t = (1+r) B_t - S_{t+1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل G: الإنفاق العمومي S: الفائض الأولي T: إيرادات الضرائب

¹-Kenan Aslanli, **Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan**, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University, pp 114-121, 2015, p 115

²-Nzaramba liliane, **measuring fiscal sustainability of African Economics**, master thesis(not published, University of the Witwatersrand, South AFRICA, 2015, p9.



B: الدين العام الحكومي z: معدل الفائدة على الدين العمومي

وتعبر المعادلة (1) عن قيد الميزانية ما بين الأزمنة لفترة زمنية t ويوجد قيد مماثل للفترة t+1, t+2, t+3... وبحل المعادلة باستخدام عمليات تكرارية (Forward substitutions) في الزمن يعطي لنا مايلي:

$$B_t = (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-1} B_{t+1} \dots \dots \dots (2)$$

$$B_t = (1+r)^{-2} S_{t+2} + (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-2} B_{t+2} \dots \dots \dots (3)$$

و سنحصل على قيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال n من الفترات والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^n (1+r)^{-i} S_{t+i} + (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (4)$$

وعنما تؤوول n إلى ما لا نهاية ∞ سنحصل على مايلي :

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (5)$$

إن الشرط الأساسي والكافي للاستدامة المالية هو أن تؤوول القيمة المتوقعة للدين العام عندما تؤوول n إلى ما لا نهاية تساوي الصفر، وهو ما يعرف بشرط العرضية (transversality condition)، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بالصيغة:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} = 0 \dots \dots \dots (6)$$

ويشير شرط العرضية إلى عدم السماح بالتمويل البونزي (Ponzi no ponzi games are allowed) أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات فوائد الدين وأقساطه، يعني هذا الشرط أن الدين الجاري هي متعادلة مع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصصة للرصيد الوالي للميزانية، وهذا ما يشير ضمنا إلى أن قيد موازنة الحكومة يصبح في مدى القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} \dots \dots \dots (7)$$

4- العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية:

أ- سعر الفائدة: إن سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة



عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة ينجم عنه انخفاض في قدرة البلد على إصدار ديون جديدة نتيجة لارتفاع التكاليف هذه الديون، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية أم خارجية، الأمر الذي يحمل الدولة أعباء مالية جديدة في مجال خدمة هذه الديون وهذا مانعكس سلبا على الاستدامة المالية، إن سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسين - من بين مجموعة عوامل عديدة- هما: الادخار الخاص والاستثمار الخاص، إذ يتأثر سلبا بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار و/أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى¹.

ب- معدل النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات في مختلف بلدان العالم ساء المتقدمة او النامية، إذ يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

وعلى ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين النفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار من جهة أخرى الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة، والعكس صحيح في حال تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع

¹ - عمر هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 25، 2017، ص 136.



لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر على الاستثمار الخاص والحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص¹.

ج- الدين العام وخدمة الديون: إن سياسات الاستدانة والنفاق التي تطبقها الدولة لا بد ان تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطراب الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام ، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون.

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما، لا بد ان تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا حسب قوة هيكل الدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزا على الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة. إذا تجاوزت 60% للدول المتقدمة و 50% للدول النامية قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل، والعكس صحيح وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل، بالإضافة كذلك إلى اعتماد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل دين محلي أو الخارج -دين خارجي- ، إذ غالبا ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني، لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية فضلا على قدرة الدولة على تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك².

ثانيا: مؤشرات الاستدامة المالية:

تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار النواحي البنينة للمالية العامة، إذ يلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن الاستدامة للقطاع العام على المدى المتوسط والطويل أصبحت ملحة ومتزايدة، ويعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام،

¹ - المرجع نفسه، ص136.

² المرجع نفسه 137-138.



وقد ازدادت خلال القرن العشرين نتيجة تزايد الضغوط. ومن بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل، هي قضية استدامة المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما لابد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مركزا في الديون القصيرة او المتوسطة أو طويلة الأجل.

يمكن استعراض أهم مؤشرات الاستدامة المالية كالاتي:

1 - مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من المعتاد أن نلاحظ أن المنشورات المتخصصة أن المؤشر أكثر استعمالا هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج الإجمالي متوفرة لتمويل عبئ الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

2- مؤشر الفجوة الضريبية: يعرف مؤشر الفجوة الضريبية لـ Blanchard الاستدامة على انها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتحدد وفقا للمعادلة التالية¹:

$$T^* = G_t - (g_t - r_t) b_t$$

حيث أن

T^* نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي

G_t : نسبة النفقات الحكومية - بدون فوائد- إلى الناتج المحلي الإجمالي

¹ - Ankie Scott-Joseph , Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies



r_t : هو سعر الفائدة

g_t : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b_t : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي كما توضحه المعادلة التالية:

$$T^* - T = G_t - T + (g_t - r_t) b_t$$

حيث أن: T هي نسبة الضرائب الفعلية للناتج المحلي الإجمالي

وعادة ما تختلف من دولة إلى أخرى ويختلف مدلولها فإذ كانت الفجوة موجبة مما يعني الحاجة إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية أو تخفيض الإنفاق، فإذا كانت T صغيرة فهذا يعني أن هناك حاجة لزيادتها في المستقبل، أما إذا كانت مرتفعة بالفعل فإن المجال محدود لزيادة الإيرادات الضريبية، وعلى الحكومات البحث عن معدلات نمو مرتفعة تغطي هذه الفجوة.

3- مؤشر العجز الأولي: مؤشر العجز الأولي هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية، وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام. وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الخام المحسوبة وبين القيمة المتحققة فعلا، فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن.

إن العلاقة بين الدين الحكومي الحالي، دين الفترة السابقة، سعر الفائدة و الرصيد الأولي للميزانية، يمكن التعبير عنه عن طريق قيد الموازنة التالي¹:

$$B_t = (1+r) B_{t-1} - S_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن S : الرصيد الأولي للميزانية B : الدين العام الحكومي r : معدل الفائدة على الدين العمومي

¹ - ibid, p 2-3.



وللحصول على شرط الاستدامة يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (1) كنسبة من الناتج المحلي الخام كمايلي:

$$B_t/Y_t = (1+r)/1+g_t B_{t-1}/Y_{t-1} - S_t/Y_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن g : معدل النمو $Y_t = (1+g_t)Y_{t-1}$ و Y_t : الناتج المحلي الخام

وتصبح المعادلة رقم (3) كالآتي:

$$b_t = (1+r_t)/(1+g_t) b_{t-1} - S_t \dots\dots\dots(3)$$

بحيث تمثل الرموز الصغيرة b, g, S تعني نسبة الرموز الكبرى السابقة المماثلة لها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وباستعمال المعادلة رقم (3)، التغير في b_t يساوي:

$$\Delta b_t = b_t - b_{t-1} = (1+r_t)/(1+g_t) b_{t-1} - b_{t-1} - S_t \dots\dots\dots(4)$$

$$= (r_t - g_t)/(1+g_t) b_{t-1} - S_t \dots\dots\dots(5)$$

وتعتبر الوضعية المالية مستدامة إذا خلقت ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، وهذا ما يعني أن:

$\Delta b_t = 0$ ، وباستعمال المعادلة رقم (5) فالرصيد الأولي اللازم لإستقرار الدين هو:

$$S^* = r_t - g_t / 1 + g_t b_{t-1} \dots\dots\dots(6)$$

إن مؤشر الفجوة الضريبية هو:

$$S^* - S_t = -S_t + r_t - g_t / 1 + g_t b_{t-1} \dots\dots\dots(7)$$

ثالثا: مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر:

1- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن تطور الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة، من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نسبة الدين في الجزائري للناتج المحلي الخام تراوحت ما بين 130% كأكبر نسبة و 8.66% كأقل نسبة ويمكن تقسيم تطور الدين العام الجزائري إلى ثلاث مراحل:



- **المرحلة الأولى** تمتد من سنة 1990 إلى غاية 1996 وتميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاح الاقتصادي شهد فيها نسبة الدين العام للنتائج المحلي أكبر النسب تجاوزت في غالبيتها المائة بالمائة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي معا. قامت الجزائر سنة 1994 بإعادة جدولة ديونها مما رفع من مخزونها من الدين الخارجي وهذا من خلال التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة بعدل اتفاقي التثبيت التي وقعتهما سابقا، وأبرمت معهما اتفاقية جديدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي¹ ، حيث وصلت قيمة الدين سنة 1996 قيمة 1876 مليار دينار وهو ما يعادل 72% من الناتج المحلي الخام. وكذلك شهد الدين الداخلي في هذه المرحلة نموا بسبب قيام الحكومة بتطبيق برنامج تطهير المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك حيث بلغ الدين العمومي سنة 1996 قيمة 731 مليار دينار أي ما يعادل 28 بالمائة من الناتج المحلي، في هذه المرحلة شهد مؤشر الملاءة متوسط قدره 122% وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع النطاق الذي وضعه صندوق النقد الدولي الذي يتراوح ما بين 25 و30 بالحمئة

- **المرحلة الثانية** تمتد من سنة 1997 إلى غاية 2013: وفي هذه المرحلة شهدت نسبة الدين العام للنتائج المحلي أقل نسبة سنة 2013 والتي بلغت 8.66% ، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تخفيض من الدين الداخلي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية.

- **المرحلة الثالثة:** انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2016 وما بعدها، عرفت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط، ما شكل تحديا كبيرا للجزائر بسبب ارتفاع العجزات في الميزانية بسبب ارتفاع النفقات، وبداية نفاذ المدخرات العمومية المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، وشهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة الدين العام للنتائج المحلي من 8.94% سنة 2014 إلى 22% سنة 2016، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي

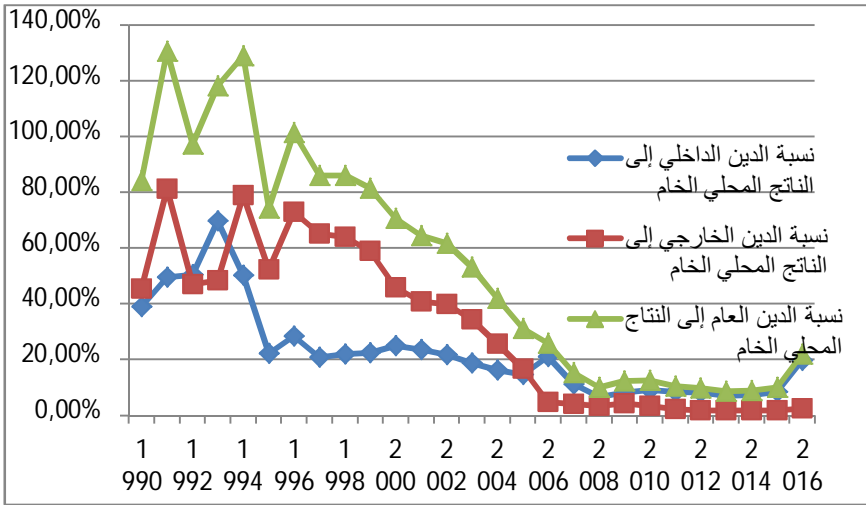
¹ محمد زنيغ، الدين العمومي: إطار للتحليل ودراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص 97.



بسبب مواصلة الجزائر عمليات التطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، كما تم إصدار سندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة حيث تم جمع مبلغ يقدر بـ 596.1 مليار دينار، كما شهدت نفس السنة استدانة الجزائر مبلغ 900 مليون دولار من البنك الإفريقي وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر الاستدانة من الخارج¹.

شكل رقم 01: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1990-

2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 01.

جدول رقم 01: نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام

السنوات	الناتج المحلي	الدين العام	الدين الداخلي	نسبة الدين الداخلي / الناتج المحلي	الدين الخارجي *	نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلي	نسبة الدين العام / الناتج المحلي
1990	554,00	466,69	215,20	38,84%	251,49	45,39%	84,24%
1991	631,00	823,47	311,50	49,37%	511,97	81,14%	130,50%

¹ - IMF, *Alegria selected issues*, IMF Country Report No. 17/142, 2017, p 6-7.

1992	1 080,00	1 050,69	544,60	50,43%	506,09	46,86%	97,29%
1993	1 191,00	1 405,69	829,90	69,68%	575,79	48,35%	118,03%
1994	1 492,00	1 922,54	746,90	50,06%	1 175,64	78,80%	128,86%
1995	3 034,00	2 255,30	674,10	22,22%	1 581,20	52,12%	74,33%
1996	2 576,00	2 607,84	731,30	28,39%	1 876,54	72,85%	101,24%
1997	2 772,00	2 384,48	578,30	20,86%	1 806,18	65,16%	86,02%
1998	2 809,00	2 414,01	616,20	21,94%	1 797,81	64,00%	85,94%
1999	3 248,20	2 641,20	727,40	22,39%	1 913,80	58,92%	81,31%
2000	4 123,50	2 912,53	1 022,90	24,81%	1 889,63	45,83%	70,63%
2001	4 227,10	2 723,37	999,40	23,64%	1 723,97	40,78%	64,43%
2002	4 522,80	2 784,84	980,50	21,68%	1 804,34	39,89%	61,57%
2003	5 252,30	2 789,26	982,20	18,70%	1 807,06	34,41%	53,11%
2004	6 149,10	2 572,64	1 000,00	16,26%	1 572,64	25,58%	41,84%
2005	7 562,00	2 355,43	1 094,30	14,47%	1 261,13	16,68%	31,15%
2006	8 501,60	2 186,76	1 779,70	20,93%	407,06	4,79%	25,72%
2007	9 352,90	1 423,83	1 044,10	11,16%	379,73	4,06%	15,22%
2008	11 043,70	1 094,62	734,00	6,65%	360,62	3,27%	9,91%
2009	9 968,00	1 231,11	808,80	8,11%	422,31	4,24%	12,35%
2010	11 991,60	1 511,08	1 099,20	9,17%	411,88	3,43%	12,60%
2011	14 589,00	1 535,90	1 215,00	8,33%	320,90	2,20%	10,53%
2012	16 209,60	1 597,27	1 312,20	8,10%	285,07	1,76%	9,85%
2013	16 647,90	1 441,35	1 171,70	7,04%	269,65	1,62%	8,66%
2014	17 228,60	1 539,89	1 239,00	7,19%	300,89	1,75%	8,94%
2015	16 702,10	1 684,19	1 380,80	8,27%	303,39	1,82%	10,08%
2016	17 406,80	3 828,65	3 407,30	19,57%	421,35	2,42%	22,00%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz>) -
2017/12/10

World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org>) -
2017/12/10

Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002) -



الدخول [DGPP, Rétrospective, www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective,](http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective) -
2017/12/10

* تم تحويل رصيد إجمالي الدين الهارجي من الدولار إلى الدينار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي خلال مدة الدراسة.

2- مؤشر العجز الموازي: يؤثر كل من معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي على كل من الرصيد الواجب أن يتحقق والرصيد الأولي المتحقق، كذلك انخفاض الدين العام يحسن في كل منهما، تجدر الإشارة أن معدل النمو ومعدل الفائدة درجة التأثير على الرصيد الأولي المحقق أقل وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر عليه، فالإنفاق العمومي وإيرادات النفطية تؤثر أيضا على الرصيد الأولي المتحقق، رغم أن هذا التأثير زاد قليلا في السنوات الأخيرة بسبب تحسن إيرادات الضريبة غير النفطية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية، وهذا لعدة اعتبارات منها الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات مازال بعيدا. من خلال ملاحظة نتائج المؤشر الميمنة في الجدول رقم 02 يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ما يلي:

- أظهر المؤشر سنوات 1994، 1995، و 1996 قيم سالبة وهذا يعني أن الفائض (العجز) المتحقق أكبر من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق، وهذا بفعل أن معدلات النمو كانت أكبر من معدلات الفائدة، وكذلك لانخفاض الدين الداخلي بعد أن استعملت الجزائر أموال إعادة الجدولة المقدرة ب 771.1 مليار دينار لتخفيضه بالإضافة إلى التزام الجزائر بشروط التعديل الهيكلي مما سمح بتحسين في قيم الفائض (العجز) المتحقق¹.

- بينما شهدت فترة 1997 إلى 1999 قيم موجبة للمؤشر، وهذا يعني أن الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن أسعار الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو لهذه الفترة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 98 مما اثر على الإيرادات النفطية وبالتالي على الفائض (العجز) المتحقق.

¹ - معيوف أحمد، الدين العام الداخلي، الانعكاسات المالية والنقدية - حالة الجزائر (1990-2013)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 256.



- وعرفت سنوات 200 إلى غاية 2008 قيم سالبة للمؤشر بمعنى أن الفائض المتحقق كان أكبر من الفائض الواجب أن يتحقق رغم أن معدل الفائدة في الغالب كان أكبر من معدل النمو، وهذا ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض (العجز المتحقق) والمتمثلة في الإيرادات النفطية، والتي شهدت خلال هذه الفترة تسجيل فوائض كبيرة مما انعكس إيجاباً على الفائض الأولي المتحقق بالإضافة إلى التخفيض في قيم الدين العام بسبب الدفع المسبق للديون الخارجية مما حسن كذلك من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق.

- وشهدت سنوات 2009-2016 قيم موجبة للمؤشر وهذا يعني أن قيم الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدلات نمو الإنفاق بشكل أكبر من معدل نمو الإيرادات بسبب تطبيق الجزائر برامج تنموية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وإلى غاية اليوم مما زاد في ارتفاع العجز الأولي المتحقق.

جدول رقم 02: مؤشر العجز الأولي للفترة 1994-2016

السنوات	معدل النمو g	سعر الفائدة الحقيقي r	r-g	1+g	r-g/1+g	نسبة الدين العام ألى الناتج المحلي للفترة السابقة -bt % 1	الرصيد الأولي الى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق % s*	الرصيد الأولي الى الناتج المحلي المتحقق % s	s*-s
1994	-0,90%	-9,36%	-0,0846	0,991	-0,08537	118,03%	-10,08%	-1,63%	-8,45%
1995	3,80%	-9,36%	-0,1316	1,038	-0,12678	128,86%	-16,34%	1,12%	-17,46%
1996	4,10%	-0,10%	-0,042	1,041	-0,04035	112,54%	-3,00%	6,36%	-9,36%
1997	1,10%	10,94%	0,0984	1,011	0,097329	101,24%	9,85%	6,33%	3,52%
1998	5,10%	6,55%	0,0145	1,051	0,013796	86,02%	1,19%	0,09%	1,10%
1999	3,20%	8,10%	0,049	1,032	0,047481	85,94%	4,08%	3,39%	0,69%
2000	3,80%	9,66%	0,0586	1,038	0,056455	81,31%	4,59%	13,61%	-9,02%
2001	3,00%	5,27%	0,0227	1,03	0,022039	70,63%	1,56%	7,53%	-5,97%
2002	5,60%	7,16%	0,0156	1,056	0,014773	64,43%	0,95%	3,27%	-2,32%



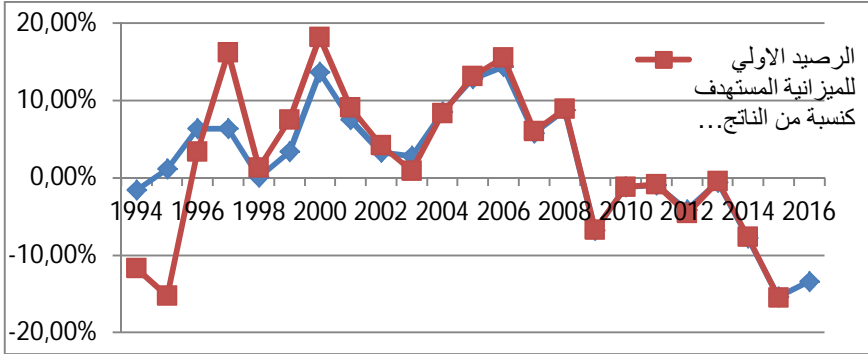
2003	7,20%	3,86%	-0,0334	1,072	-0,03116	61,57%	-1,92%	2,81%	-4,73%
2004	4,30%	4,04%	-0,0026	1,043	-0,00249	53,11%	-0,13%	8,48%	-8,61%
2005	5,90%	6,62%	0,0072	1,059	0,006799	41,84%	0,28%	12,82%	-12,54%
2006	1,70%	5,69%	0,0399	1,017	0,039233	31,15%	1,22%	14,34%	-13,12%
2007	3,40%	4,33%	0,0093	1,034	0,008994	25,72%	0,23%	5,74%	-5,51%
2008	2,40%	3,14%	0,0074	1,024	0,007227	15,22%	0,11%	8,77%	-8,66%
2009	1,60%	2,27%	0,0067	1,016	0,006594	9,91%	0,07%	-6,78%	6,84%
2010	3,60%	4,09%	0,0049	1,036	0,00473	12,35%	0,06%	-1,21%	1,27%
2011	2,90%	3,48%	0,0058	1,029	0,005637	12,60%	0,07%	-0,90%	0,97%
2012	3,40%	-0,89%	-0,0429	1,034	-0,04149	10,53%	-0,44%	-4,13%	3,69%
2013	2,80%	4,75%	0,0195	1,028	0,018969	9,85%	0,19%	-0,60%	0,78%
2014	3,80%	5,08%	0,0128	1,038	0,012331	8,66%	0,11%	-7,76%	7,87%
2015	3,70%	3,22%	-0,0048	1,037	-0,00463	8,94%	-0,04%	-15,44%	15,40%
2016	3,30%	8,78%	0,0548	1,033	0,053049	10,08%	0,53%	-13,44%	13,98%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>) تاريخ الدخول 2017/12/10
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) تاريخ الدخول 2017/12/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- DGPP, Rétrospective, (www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective) تاريخ الدخول 2017/12/10
- IMF; "Algeria : Statistical Appendix" ; September1998.



شكل رقم 02: تطور نسبة كل من الرصيد الاولي المتحقق والمستهدف للنتائج المحلي الخام للفترة 1994-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 02

3- مؤشر فجوة الضرائب: يستند هذا المؤشر إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي. ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، في ظل معطيات عن حجم الإنفاق ومعدلات نمو الناتج ونسب الدين العام إلى الناتج المحلي. حيث يساعد هذا المؤشر على رصد وتحليل الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا للحكم على استدامة السياسة المالية الحكومية.

ومن نتائج مؤشر فجوة الضرائب المبينة في الجدول رقم 03 يمكن ان نصل إلى مايلي:

- شهدت الفترة 1990-1991 فجوة سالبة مما يعني أن الإيرادات الضريبية المحققة أكبر من الإيرادات المستهدفة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب تخفيض في سعر الدينار، بما أن الإيرادات الضريبية النفطية كانت تمثل 90% من إيرادات الدولة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عند أزمة الخليج وانزلاق الدينار بين 1988 و1990 وانخفاضه سنة 1990 مما يسمح بتحقيق إيرادات ضريبية نفطية كبيرة مثلت

90% من الإيرادات الكلية أما 10 بالمائة الباقية فهي عبارة عن رسوم الجمركية التي تأثرت هي الأخرى بتخفيض قيمة الدينار.¹

- أما سنة 1993 فقد شهد المؤشر قيمة موجبة وهذا ما يوحي أن الإيرادات المستهدفة أكبر من الإيرادات المحققة، ويرجع ذلك إلى زيادة في الإنفاق وعدم تقيد الجزائر بشروط اتفاقيتي التي أمضتهما مع صندوق النقد الدولي.

-حققت مؤشر الفجوة قيم سالبة في الفترة 1994-1996 ويرجع ذلك إلى قيام الجزائر بإصلاحات ضريبية سنة 1192 مما سمح بتحسين الإيرادات الضريبية غير النفطية، حيث بلغت سنة 1194 نسبة 40% من قيمة الإيرادات الكلية و43% و41% سنتي 1995 و1996 على التوالي كما عرفت هذه السنوات تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة بالإضافة لتقليص في النفقات، كما أن تنقيد البنك المركزي لأموال إعادة الجدولة والتي تم استعمالها في تخفيض الدين العام الداخلي وتغطية بعض النفقات الأخرى.²

- وشهدت فجوة الضرائب قيم موجبة في سنوات 1997، 1998 و1999 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نفاذ موارد إعادة الجدولة والتي استعملت في سنوات سابقة في تمويل الميزانية، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العمومي الداخلي والخارجي، كما شهد سعر النفط منتصف 98 انخفاضا مما أثر على إيرادات الضرائب النفطية، تجدر الإشارة أن الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الضريبية مازلت لم تؤتي بثمارها، ومازالت الإيرادات الكلية تعتمد على الإيرادات النفطية.

- بداية من 2000 وإلى غاية 2008 عرفت قيم مؤشر الفجوة الضريبية قيم سالبة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مما انعكس بشكل إيجابي على الإيرادات الكلية، وسمح للجزائر بتكون ادخار عمومي وضع في حساب خاص للخزينة العمومية لدى البنك المركزي سمي بصندوق ضبط الإيرادات، ساهم في تخفيض

¹- بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1999-1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002، ص 97.

²- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2003، ص 24-32.



الدين العمومي الداخلي والدفع المسبق للديون الخارجي، مما سمح بتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى استعماله في تغطية عجوزات الميزانية في حال تجاوز الإنفاق الإيرادات المحددة في قوانين المالية.

- شهدت الفترة 2009 إلى غاية 2016 قيم موجبة للمؤشر مما يعني أن الإيرادات الضريبية المستهدفة أكبر من الإيرادات الضريبية المحققة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات بشكل كبير بسبب تطبيق الجزائر لبرامج تنموية، بالمقارنة مع الإيرادات التي تتحكم فيها متغيرات خارجية خاصة الجزء المتعلق بالجباية البترولية، رغم تحسن في الإيرادات الضريبية غير النفطية، وهذا رغم انخفاض في نسب الدين العام للناتج المحلي التي بلغت أقل نسبة لها سنة 2013، وقد زاد انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 في ارتفاع مؤشر الفجوة الضريبية، مما دفع بالجزائر إلى الاستدانة الداخلية لتمويل عجز الموازنة لعدم كفاية الإيرادات الكلية في تغطية النفقات.

السنوات	نسبة الإنفاق العام خارج فوائد الدين إلى الناتج المحلي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو	نسبة الدين العام للناتج المحلي للفترة السابقة bt-1 %	نسبة الإيرادات الكلية المتحققة للناتج المحلي t*	نسبة الإيرادات الكلية المستهدفة للناتج المحلي t*	الفجوة: t*-t
1991	30,54%	-8,40%	-1,20%	84,24%	39,45%	24,47%	-14,97%
1992	33,24%	-14,20%	1,80%	130,50%	28,87%	12,36%	-16,51%
1993	36,33%	-3,00%	-2,10%	97,29%	26,36%	35,46%	9,10%
1994	34,85%	-9,36%	-0,90%	118,03%	31,98%	24,86%	-7,12%
1995	21,55%	-9,36%	3,80%	128,86%	20,16%	4,59%	-15,57%
1996	24,68%	-0,10%	4,10%	74,33%	32,03%	21,56%	-10,47%
1997	26,54%	10,94%	1,10%	101,24%	33,43%	36,50%	3,07%
1998	27,24%	6,55%	5,10%	86,02%	27,58%	28,49%	0,91%
1999	25,72%	8,10%	3,20%	85,94%	29,26%	29,93%	0,66%
2000	24,65%	9,66%	3,80%	81,31%	38,08%	29,41%	-8,66%
2001	27,76%	5,27%	3,00%	70,63%	35,62%	29,36%	-6,25%
2002	31,12%	7,16%	5,60%	64,43%	35,45%	32,13%	-3,32%
2003	30,01%	3,86%	7,20%	61,57%	37,59%	27,95%	-9,64%
2004	29,38%	4,04%	4,30%	53,11%	36,26%	29,24%	-7,02%



2005	26,17%	6,62%	5,90%	41,84%	40,76%	26,47%	-14,29%
2006	28,42%	5,69%	1,70%	31,15%	42,81%	29,67%	-13,15%
2007	33,89%	4,33%	3,40%	25,72%	39,43%	34,12%	-5,30%
2008	38,23%	3,14%	2,40%	15,22%	47,00%	38,34%	-8,66%
2009	43,66%	2,27%	1,60%	9,91%	36,88%	43,72%	6,85%
2010	37,84%	4,09%	3,60%	12,35%	36,63%	37,90%	1,27%
2011	40,59%	3,48%	2,90%	12,60%	39,69%	40,66%	0,97%
2012	43,23%	-0,89%	3,40%	10,53%	39,11%	42,78%	3,67%
2013	36,38%	4,75%	2,80%	9,85%	35,79%	36,58%	0,79%
2014	41,07%	5,08%	3,80%	8,66%	33,31%	41,18%	7,87%
2015	46,00%	3,22%	3,70%	8,94%	30,55%	45,95%	15,40%
2016	41,94%	8,78%	3,30%	10,08%	28,97%	42,50%	13,53%

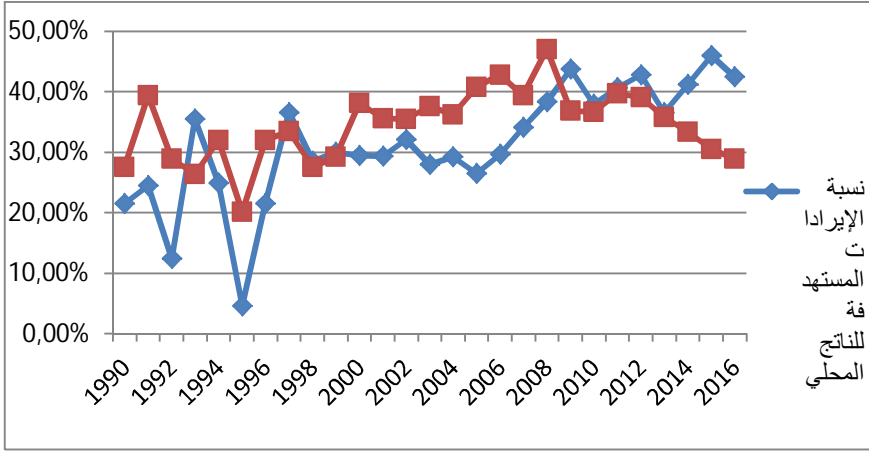
جدول رقم 03: مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2016-1991

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>) تاريخ الدخل
2017/12/10
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) تاريخ الدخل
2017/12/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- DGPP, Rétrospective, (www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective) تاريخ الدخل
2017/12/10



شكل رقم 03: تطور نسبة كل من الإيرادات المتحققة والمستهدفة للناتج المحلي الخام للفترة 1991-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 03

الخاتمة:

لقد أوضح التحليل السابق لمؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، أن وضعها المالي لا يتسم بالاستدامة نظرا لهيمنة الإيرادات النفطية ومدى تأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق وعدم مسايرة الإيرادات العامة لها، وهذا رغم خروج الجزائر من أزمة المديونية وقدرتها على الحفاظ على معدلات دين عام مقبولة، لكن هذا لم يستمر بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وعدم قدرة الإيرادات الحالية على تغطية النفقات مما دفعها إلى العودة إلى الاستدانة الداخلية والخارجية وهذا ما يستدعي من الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يمكن أن نعرضها فيما يلي:

- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء برامج الإنفاق، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية؛
- ضرورة زيادة من مرد ودية الجباية العادية من خلال إصلاح الإدارة الضريبية، وتصميم نظم ضريبية أكثر نجاعة في التحصيل الضريبي وزيادة الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي، وهذا ما يكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية؛

- إصدار قانون للدين العام وإدارته من اجل وضع الإطار العام لسياسات واستراتيجيات إدارة الدين العام لتفادي الوقوع في أزمة المديونية وترشيد قرارات الاقتراض،

- ضرورة إصلاح وتطوير سوق السندات الحكومية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية لضمان تلبية الاحتياجات التمويلية والوفاء بالتزاماتها بأقل تكلفة ممكن

المراجع والمصادر:

1- أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بنها، مصر، 2013

2- عمر هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 25.

3- شبيبي عبد الرحيم، الأثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013.

4- محمد زنيب، الدين العمومي: إطار للتحليل ودراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003.

4- معيوف أمحمد، الدين العام الداخلي، الانعكاسات المالية والنقدية-حالة الجزائر (1990-2013)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2015.

6- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2003.

7- Ankie Scott-Joseph , Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies, social and economic research unit economic department, caribbean development bank, 2006.



- 8- David w. Wilcox, The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 21, No.3, 1989.
- 9- DGPP (direction general de la prevision et des politiques), Rétrospective, www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective,
- 10- European Commission, Fiscal Sustainability Report, 2012.
- 11- IMF, Assessing Sustainability, Prepared by the Policy Development and Review Department, 2002,.
- 12- IMF, Algeria selected issues, IMF Country Report No. 17/142, 2017
- 13- IMF; "Algeria : Statistical Appendix" ; September 1998.
- 14- Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University, pp 114-121, 2015.
- 15- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- 16- Nzaramba liliane, measuring fiscal sustainability of African Economics, master thesis (not published, University of the Witwatersrand, South AFRICA, 2015
- 17- olivier blanchard and others, the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question, OECD Economic studies, N15, 1990.
- 18- ONS (Office National des Statistiques); " Rétrospective Statistique 1962-2011 " .
- 19- Willem H. Buiter and others, A guide to public sector debt and deficits, Economic Policy, Vol.1 , Great Britain, 1985.
- 20- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>)